

التقرير الشهري لشركة مجتمعات الأسواق التجارية

أحمد الفهد وخطة التنمية.. علاء الدين والفانوس السحري

٩ أهداف تنموية/استثمارية مرجوة في عدة شركات موعودة

قال وزير التجارة والصناعة أحمد الهارون قبل عدة أسابيع في تصريح نشرته الصحف المحلية «ان مشروع قانون هيئة سوق المال أولوية سامية لدى الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح حفظه الله وراعاه».

القانون المذكور أقر في اللجان النيابية المختصة، وهو الآن جاهز للتصويت عليه في جلسة نيابية عامة في القريب العاجل. يهمننا في هذا المقام ما جاء في المذكرة الإيضاحية حول الشركات الجديدة التي ستطلق خلال ٢٠١٠ والسنوات اللاحقة.

ومن ذاك القبيل قالت المذكرة ما يلي: «ان عدد الشركات المدرجة في سوق الكويت للارواق المالية قابل للزيادة بمعدل ملموس خلال

الوزير الفهد يلعب دور الشبّاك الموحد للتراخيص وتشجيع الاستثمار

«سوبر وزير» بصلاحيات واسعة

التقرير الشهري لشركة مجتمعات الاسواق التجارية الكويتية يتناول في اصداره الحالي رجاحة ذلك التوجه الحكومي من الجوانب الاقتصادية والمالية والتنموية والاستثمارية والاجتماعية والسياسية. بداية، يحرم بنا التوقف قليلا عند منصب نائب رئيس الحكومة للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة للشؤون التنموية الذي استحدث في مجلس الوزراء الحالي ليحمل هذه الحقبة الثقيلة الوزير أحمد الفهد الاحمد الصباح، الذي يتولى أيضا وزارة حيوية بامتياز هي وزارة الإسكان.

ان استحداث المنصب على جانب كبير من الدلالات الإيجابية في العمل الحكومي. طالما كانت بعض المعوقات التي يعانيتها وزراء التجارة والمالية والوزراء الآخرون المتصلون بالشأن الاقتصادي... لطالما عانى هؤلاء من سهام سياسية تطلق عليهم تجعلهم في حالة عدم توازن لان وزاراتهم فنية لا سياسية او لانهم تكنوقراط فنيون من خارج النادي الذي عليه اجماع سياسي.

ان تكون تكنوقراط في الكويت لا يعني الكثير حتى لو عقدت العزم على الإنجاز وتحقيق برنامج اصلاحي فني بامتياز لان المناخ العام تحدده علاقة السلطتين التنفيذية والتشريعية التي هي مازومة منذ ٧ سنوات (بشكل متواصل) على الأقل.

كما ان رئيس الحكومة بحكم حرصه الدائم على متابعة كل الملفات لتشكيل مظلة سياسية لكل وزارها انشغل احيانا كثيرة عن الشأن الاقتصادي لاسباب متعلقة باجندات فرضها مجلس الامة على عموم البلد.

انما كان من الضروري استحداث منصب نائب رئيس الحكومة ووزير الدولة لشؤون التنمية. كما ان اختيار الوزير أحمد الفهد الصباح لهذا المنصب أتى محاولا تقديم الاولوية الاقتصادية والتنموية التي تخلفت كثيرا في سلم الاولويات الكويتية في السنوات الأخيرة، كما ان الوزير العتيق يشكل مظلة سياسية لعمله وعمل الوزراء المعنيين بالشأن الاقتصادي والتنموي عموما. وليس خافيا على أحد القول ان للرجل «كاريزما» وان كان مختيرا للجدل عند البعض الذي لا يرى في كاس الماء الا الجزء الفارغ، متجاهلا الجزء المملوء لأسباب من الحسابات السياسية احيانا كثيرة.

كان وزيرا للتأزيم

عندما خرج أحمد الفهد قبل سنوات من الحكومة كان ذلك تحت شعار ابعاد وزراء التأزيم. ومع ذلك استمر التأزيم موديا بعدة حكومات وبحل البرلمان مرتين... واحمد الفهد لم يكن وزيرا!

انه ظلم في حينه، الا اذا كان من وصفه بـ«المؤزم» يتحين الفرصة مرة أخرى ليعود الى سيرته الاولى في محاولات ابعاد الوزير الفهد.

كما ان تفوق طويلا عند الشق السياسي لانه ليس من اختصاصنا في هذا التقرير. ما يعيننا في هذا المقام الإشارة الى دينامية ما وحيوية نسبية نشهدها في حركة نائب رئيس الحكومة للشؤون الاقتصادية والتنموية. لقد انجزت الحكومة برنامجها كما وعدت وتولى نائب الرئيس تسويق الخطة سياسيا واقتصاديا... والمحطة الاولى مشجعة.

.. وأصبح وزيرا للتنمية الشاملة

لكان الوزير الفهد يقوم مقام بوائر كاملة استنتها دول لتحسين مناخات الاستثمار لديها. ففي مصر والاردن ولبنان وودي على سبيل المثال لا الحصر، انشأت الحكومات هناك ما

يسمى بالشبّاك الموحد للتراخيص. ذلك الاجراء أتى للحيولة دون الجبروقراطية الطويلة التي شكا منها المستثمرون على أنواعهم. فقامت تلك الدوائر باعمال تسهيل التراخيص وتسرعها وتحلحل عقدا بحاجحة لما راوثن بين عدد من

الوزارات، فاذا بها تقوم مقام تلك الوزارات مجتمعة لتكون النتيجة حاضرة في الأرقام والدلائل. فتلذ الدول المذكورة جاذبة للاستثمار بالمليارات سنويا.

هل يقوم أحمد الفهد مقام الشبّاك الموحد للتراخيص مجتمعة؟ لعل التشبيه في غير مكانه. لكن السؤال يستحق الطرح. وعمل الرجل يستحق المتابعة. فيعد كونه مستسا بامتياز، ها هو يتعلم «فنون» الاقتصاد والمال ليجمع المجد - اذا تحج - من طرفيه.

ما يعني القطاع الخاص من كل ذلك الجدل هو ان للوزير الفهد خطابا ثابتا يتولى طرحة في كل مناسبة ومن دون أي حرج مفاده ان للقطاع الخاص دورا محوريا في تنفيذ جزء اساسي من برنامج الحكومة التنموي.

شركات موعودة... يسيل لها اللعاب وما تلك الشركات الموعودة التي يتحدث عنها الا تعبير واضح عن حقيقة النوايا بانتظار صدق تطبيقها.

ماذا في تلك الشركات الموعودة؟ وماذا عن التجارب السابقة في هذا الصدد؟

توزيع الثروة

ليس سرا القول ان في الكويت صراعا خفيا حول طرق توزيع الثروة. فعدد من المعارضات النيابية يقف حجر عثرة امام اطلاق عدد من المشاريع ويصرح محذرا من «الحيثان» و«الهومير» وذهاب الكعكة الى المتنفذين. كل تلك الاوصاف تطلق لأن هناك اعتقادا سائدا حول سوء توزيع الثروة، ولأن اولئك النواب يقدمون حرضهم على قاعدتهم الانتخابية الشعبية على ما عداها من اهتمامات لهذا وذاك حتى لو كانت اهتمامات تنموية عامة.

ان الصيغ المطروحة لتلك الشركات الموعودة تقوم على أن الجزء الاكبر سيكون مكتابا للمواطنين سواء بالمجان (كما في بنك وربة) او بأسعار رمزية. قد يكون هذا هو الحل السحري المبدد لتوصيفات (اوهام) «الحيثان» و«الهومير». وقد يكون هذا هو المدخل الى توزيع الثروة بأسلوب جديد. سيكون امام كل المواطنين بلا استثناء فرصة التملك في اهم الشركات التنموية والاستثمارية التي على عاتقها قيام اعمدة في خطة عمل الحكومة على الصعيد الاقتصادي والتنموي، وكما هو حاصل في اكتتاب بنك وربة. فالشرط هو الاحتفاظ بالاسهم ٣ سنوات او حتى الادراج في البورصة ايها اقل.

«وربة» خير نموذج

علت اصوات اخيرا منددة بتأسيس بنك وربة، منتقدة طرحة سائلة عن جدواه. وللهؤلاء اجوبة يجدونها في التسابق المحموم الذي جعل في مزاد طرح هيئة الاستثمار لصفتها في بنك بويان وكيف حقق المال العام نصف مليار دولار ربحا صافيا في حصة ٢٤٪ فقط. فمن يدع ان بويان خاسر وان وربة على نفس الجلجلة والمصير، فعليه الاجابة عن

بات للملف الاقتصادي مظلة سياسية لطالما طالب بها القطاع الخاص

محاذير

لا جدوى من اطلاق شركات من دون فتح الاقتصاد وتحديث

تشريعاته وطرح الأراضي أمام التطوير والاستثمار وتطوير العقل الإداري العام والتخلي عن ثقافة «الهنون أبرك»



• الوزير احمد الفهد

طرح شركات في معظم القطاعات جزء من خطط إعادة توزيع الثروة

■ أفضل الحلول طرح الاكتتابات أمام المواطنين مجاناً أو بسعر رمزي

■ تحويل المرافق العامة إلى شركات يخفف من احتقان علاقة السلطتين

سؤال مفاده: لماذا حصل مزاد محموم على حصة «الهيئة»؟

VIVA عززت المنافسة

3 مثال آخر، عند اقرار قانون قيام شركة اتصالات ثالثة علت اصوات منددة مؤكدة مصير الفضل المحتوم، فاذا بالرخصة تجلب للمال العام مليار دولار في مزاد جذب شركات ودول على حصة لا تزيد على ٢٤٪. وها هي شركة «فيفا» تجد لها مكانا وتوسع حصتها السوقية بخلاف ادعاءات نخبات لها بالفشل، وكيف ننسى أيضا ان الوطنية للاتصالات جلبت ٣ مليارات دولار استثمارات اجنبية الى الكويت بعد سنوات قليلة من طرحها للاكتتاب. والنجاح نفسه سيكون حليف طرح مؤسسة الخطوط الحكومية الجوية الكويتية في شركة مساهمة باكتتاب عام جزء منه لمستثمر استراتيجي. وكيف ننسى نجاح طيران الجزيرة، والوطنية للطيران، والقرين للبترولوكيموايات، وكيف ننسى الاقبال على خصخصة محطات الوقود... كل ذلك حصل في سنوات قليلة جدا في دالة على ان السوق يستوعب المزيد... المزيد من تلك الشركات في عدد كبير من القطاعات.

الإسكان مرتبط الفرس

4 القطاع المعني به الوزير أحمد الفهد قبل غيره هو الإسكان، وهو قال: «اني في هذه الوزارة بمباركة اولي الأمر حتى أنني مشكلة الإسكان في البلد». وهو أكد مرارا امكان طرح شركات اسكانية تسهم في حل تلك المعضلة المزمنة، واسرع في تحريك عدة وزارات للاتفاق سريعا على تخصيص اراضي المشاريع السكنية. وفي هذا القطاع لا مجال للحديث عن الجدوى من عدمها. فالجدوى أكثر من اكدية بدليل وجود ٨٠ ألف طلب إسكان لا يجد من يلبيه. وما انفجار القروض المقسطة (الاسكانية) في البنوك المحلية بزيادتها ١٥٠٪ في سنوات قليلة الا خير دليل اضافي على عطش الكويتيين لتأمين بيوت العمر لأبنائهم. والدليل الساطع الآخر هو شبه عدم نزول أسعار السكن الخاص بعد اقرار قانوني ٨ و٩ لسنة ٢٠٠٨، وعدم نزولها في الأزمه كما عقارات التجاري والاستثماري... كل ذلك لأن الطلب هائل والمعروض شحيح. ان اطلاق هذا الملف الشائك بطرحة على طاولة الحل المستدام على يد الوزير احمد الفهد سيكون بمنزلة حجر الزاوية في نهضة جديدة في الكويت، اللهم الا ان كان

التخطيط سليما والتنفيذ سريعا او مبرهما على نحو ممتد في عدة سنوات حتى نهاية هذه العقدة المستفحلة. لذا فان قيام شركات اسكانية سيكون فتحا عظيما يسجل في تاريخ الكويت لاسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية قلما اجتمعت كلها في ملف واحد. وما نجاح الشركات العقارية القليلة القائمة على مشاريع بناء المساكن الا دمدام تجنى عليه مداميك يسهم في اعلاؤها القطاع الخاص بكل ثقة واقتدار. وغني عن القول أن دوران عجلة المساكن بالآلاف مسجر وراءه حركة هائلة في قطاعات كثيرة تبدأ من مواد البناء وتمتد بشركات المقاولات وصولا الى عشرات القطاعات الثانوية الأخرى المستفيدة بشكل أو باخر، فضلا عن حركة التمويل في البنوك وشركات التمويل. فكما يقول الفرنسيون: «عندما ينطلق العقار... يبتدئ كل شيء». فهناك ٤٠ مهنة وقطعا تستفيد من النهضة العقارية.

أفضل شراكة مع القطاع الخاص

5 الشركات التي يطرحها برنامج الحكومة في الإسكان والصحة والخدمات والتنمية الصناعية والبنى التحتية وتطوير الجزر والمدن الجديدة، ويسوق لها الوزير احمد الفهد ستكون كفيلة اذا احسن طرحها ومتابعتها واختيار خدماتها، خير نموذج لنجاح ما نادى به البنك الدولي من شراكة بين القطاعين العام والخاص ppp. ولعلها تعالج بعضا من مساوئ قانون B.O.T الجديد الذي أتى مشوها كابحا للمبادرات وطاردا للاستثمار بحكم مخالفة في طلب حماية المال العام بطائل ومن دون طائل. فالشركات الموعودة عليها واجب التنمية بالإستناد الى أعمدة الدولة جميعا: الحكومة والمواطنون والقطاع الخاص معا. الحكومة شريك بملاءتها ورقابتها وبعدها الخنومي. المواطنون شركاء في القيمة المضافة تحقيقا لحلم توزيع الثروة بشكل أفضل. والقطاع الخاص شريك بخبراته وتنافسيته وحسن ادارته وطرق التشغيل والاستثمار الناجح كما فعل في «زين» و«جيليتي» بعد خصصتهما على سبيل المثال.

خصخصة بأساليب جديدة

6 لعل الصيغ المطروحة لتلك الشركات (٦٧٦ للدولة والمواطنين و٢٤٤ للقطاع الخاص) تجعل الخلاف على الخصخصة في خير كان، ونسبيا



• مشاريع تنموية عديدة بحاجة لجرعة دم



أسلوب جديد للخصخصة وتطوير صيغ B.O.T و PPP العقيمة حالياً

منسبا لا يعنا به أحد بعد اليوم. فطرح الشركات بديل فعال عن الخصخصة المختلف عليها. وإذا نشب خلاف ما حول فوائض العمالة في أي قطاع يؤول يوما ما الى القطاع الخاص، فان الصيغة المطروحة في خصخصة «الكويتية» لحفظ حقوق العمالة أفضل مسار يفضي سلوكه الى أخذ كل صاحب حق حقه تحت رعاية الدولة. علما بان تلك الصيغة اقراها البرلمان وتقوم على برامج التقاعد المبكر او قبول سلة حوافز للاستقالة او الانتقال الى وظيفة عامة أخرى.

تخفيف هيمنة الدولة

7 ان التجارب القليلة التي حصلت في السنوات القليلة الماضية تبين بما لا يقبل الشك أن اطلاق شركات لمراقق ومشاريع يعد احد أبرز النواذف لتخفيف وطأة هيمنة الدولة على مقدرات الاقتصاد وتعزيز مناخ المنافسة وكسر الاحتكار. فتلذ الهيمنة كانت وما زالت محط انتقاد من المؤسسات الدولية وفي مقدمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومن الامثلة الناجحة ذكر الأتي:

. طيران الجزيرة والخطوط الوطنية للطيران. شركتان تسهمان في تعزيز حركة النقل الجوي من والى الكويت بعدما كانت «الكويتية» شركة شبه احتكارية.

. القرين للبترولوكيموايات وشركات تسويق الوقود. شركات جعلت من قطاع البترول والبترولوكيموايات أقل احتكارا من السابق وان كان قطاع النفط امامه مشوار طويل وطويل جدا ليصبح تنافسيا بعيدا عن هيمنة الدولة عليه بالكامل.

. طرح بنك بويان عزز مناخ المنافسة في العمل المالي الاسلامي محليا. ثم اشادت المنافسة بعد فتح مجال تحويل مصارف تقليدية الى اسلامية. طرح الشركة الثالثة للاتصالات عزز أيضا مناخ المنافسة في هذا القطاع الحساس والحيوي.

هذه امثلة جديرة بالنظر اليها على أنها ناضجة لتكون نبراسا يهتدى به في سبيل كسر الاحتكارات (وبالتالي الاختناقات) وتعزيز المنافسة لخدمات أفضل وأسعار خدمات ومنجات قابلة للانخفاض لمصلحة المستهلك.

فك الاشتباك بين السلطتين

8 ان اطلاق شركات في مختلف القطاعات العامة (حاليا) يخفف التوتر والاحتقان بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. فكم من أزمة حصلت بسبب أسئلة واستجوابات لوزراء عن أداء مؤسسات مثل «الكويتية» و«المواشي» و«الشروعات السياحية» و«المواني» وغيرها من المؤسسات التي هي اليوم بعهدة الإدارة العامة... وما ادراك ما الإدارة العامة في الروتين والهدر وربما الفساد احيانا.

نحو مزيد من التوازن

9 ان هدف تنوع الاقتصاد وجعل الناتج أكثر توازنا بعيدا عن اليرداد شبه الوحيد (النفط) لا يتحقق الا باطلاق شركات في كل القطاعات لتكون عوامل خلق للقيم المضافة ودوات تشغيل بعيدا عن اقتصاد الربع القائم حاليا على المضاربات المالية والعقارية التي اوتت بها الازمة موارد التهلكة. ان التنوع الاقتصادي المرجو لا يمكن ان يتحقق اذا استمرت الإدارة العامة مطقة على المؤسسات الإنتاجية والتشغيلية وما اكترها. وإذا استمرت الدولة في لعب دور التاجر الفاشل.

حتى لا تبقى الشركات جزراً نائية متناثرة

قبل الخلاصة، نتعين الإشارة الى أن تلك الشركات الموعودة تبقى جزرا نائية متناثرة متباعدة اذ لم تكن هناك دينامية شاملة لفتح الاقتصاد وفك المغاليق التي تقعد عن الحلاق بركب اقتصادات المتطعد والعالم المفيد.

لعلولة والمستفيدة منها. فلا أمل يرجو من شركات مهما كان عددها وفي أي قطاعات عملت اذا لم تدرج في سياسة عامة انفتاحية تسجل للمكوث موقعا في خرائط تحرير التجارة والخدمات. ولا يتحقق تلك الدينامية أيضا الا بتطوير التشريعات بأحدث ما يكون من نطلخ تضع ارضية صلبة لكل المطلقات. فقل سبيل المثال لا الحصر هناك قانون هيئة سوق المال وقانون تحديث الشركات وقانون المناقصات الجديد وتعديل قانون ال» بي او تي «فضلا عن اقرار قوانين تعزيز المنافسة ومنع الاحتكار وحماية المستهلك ولا ننسى تعديل قانون المستثمر الاجنبي ووضع نظام ضريبي متطور وحديث محفز لا محبط. كما ان التشريعات الجديدة المطلوبة عليها كسر أعناق البيروقراطية المستفحلة والاجراءات المستندبة العقيمة فضلا عن اجراءات فكلة بكيح الفساد في أي موطن كان. وكيف ننسى ضرورة لا بل الحاح ضرورة تحرير الأراضي من تلك القضية العقيمة للدولة عليها. فلا يستقيم أي مناخ للاستثمار في ظل ندرة الأراضي على أنواعها. وعن أي استثمار نتحدث اذا كانت أسعار الأراضي اكلاف مضاعفة تؤدي بجدوى أي مشروع؛ وعن أي شركات نتحدث اذا لها الأراضي اللازمة لإقامة مشروعات عليها؛ وعن أي استثمار نتحدث اذا كانت المدينة تضيق بابها. ومشاريع المدن الجديدة حبرا على ورق؛ وعن أي استثمار نتحدث اذا كان الصراع مستمرا بتهديد ووعيد واتهامات باطلة كلما خصصت الدولة ارضا للاستثمار الخاص؟؟؟ فكم من مرة سمعنا ترهات احدثت مشاريع ضخمة لان اصحاب الصوت العالي قدموا حججا كبحت أي تطلع للحكومة بانتجاه طرح المزيد من العقارات امام الاستثمار الخاص.

وكيف تكتمل حلقة الدينامية التصاعدية ذات المفاعيل الايجابية الا لم تتجرا الحكومة على اصلاح ادارتي عميق بحيث لا تبقى الإدارة العامة لحداء» للمشاريع ومهدا» لكل أنواع اللجان واللجان المنبثقة منها الى آخر حلقة الواد المنظم لكل المبادرات. ان اطلاق شركات كالتي تتحدث عنها الحكومة لا يشند عودها ولا تقوى على النهوض ولا تحقق غاياتها الاستثمارية والتنموية الا بإدارة سليمة وقوية تضع نصب عينها الانجاز لا التلطي خلف قضبان الخوف والالائناحية والجمالة المقنعة وثقافة» الهون أبرك»، كل ما سبق ذكره يشكل سلاسل متصلة مؤداها عودة القطاع الخاص للقيام بدوره كاملا بحيث يكون حامل المشعل في نهاية المطاف.

بعض المحاذير

ختاما لا بد من ذكر بعض المحاذير، لأن الطريق ليس مفروشا بالورود كما يظهر للوهلة الاولى. ان اطلاق شركات في معظم القطاعات شعار جميل لكن الهدف الجلل في تنوع الاقتصاد وزيادة تنافسيته لا يتحقق اذا اصرت الدولة على ادارة تلك الشركات الجديدة بحكم الملكية الاولى (هيئة الاستثمار + اكتتابات المواطنين). فاذا كان المطلوب هو الخروج من روتين وبيروقراطية وهدر وقلة انتاجية الإدارة العامة فان اقصر الطرق الي ذلك هو تمهيد وصول القطاع الخاص الى ادارة تلك الشركات على ان يكون ذلك بتكافؤ فرص امام الجميع وفي عملية ذات شفافية عالية وفق معايير توضع لخدمة الهدف بافضل الطرق. ولذلك فان مدة ٣ سنوات او الادراج ايهاا أقل تعد صيغة مناسبة للحلول التدريجي من العام الى الخاص وبذلك تتحقق مصالح جميع الاطراف: الدولة والمواطنون والقطاع الخاص.